هبوط جماعي للمؤشرات.. والسيولة تتراجع 22.2 في المئة

انخفضت بورصة الكويت في ختام تعاملات أمس الثلاثاء، حيث تراجع مؤشرها العام 0.14 %، وهبط السوق الأول 0.12 %، وسجل المؤشران «رئيسي 50» والرئيسي انخفاضاً بنسبة 0.14 % و0.21 % على الترتيب.

وتقلصت سيولة البورصة أمس بنحو 22.2 % لتصل إلى 39.22 مليون دينار مقابل 50.40 مليون دينار أمس الأول، كما انخفضت أحجام التداول 17.9 % لتصل إلى 210.21 مليون سهم مقابل 256.08 مليون سهم بجلسة الاثنين.

وسجلت مؤشرات 8 قطاعات انخفاضاً أمس بصدارة النفط والغاز بنسبة 1.23 %، بينما ارتفع 5 قطاعات أخرى يتصدرها التأمين بنمو قدره 1.70 %.

وجاء سهم «أسمنت أبيض» على رأس القائمة الحمراء للأسهم المدرجة بانخفاض نسبته 9.65 %، فيما تصدر سهم «العيد» القائمة الخضراء مرتفعاً بنحو 19.38 %.

وحقق سهم «بيتك» أنشط سيولة بالبورصة بقيمة 4.26 مليون دينار مرتفعاً بنسبة 0.41 %، بينما تصدر سهم «أرزان» نشاط الكميات بتداول 22.14 مليون سهم متراجعاً بنحو 2.45 %.

جلسة حمراء للبورصة

وقال رائد دياب، نائب رئيس إدارة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية بشركة «كامكو إنفست»، الأجواء داخل بورصة الكويت تبدو مستقرة في أولى جلستين من شهر مارس بعد الأداء السلبي في الشهر الماضي.

وأوضح دياب، أن جميع مؤشرات السوق الكويتية حافظت على إيجابيتها من حيث الأداء منذ بداية العام وحتى تاريخه.

وذكر دياب أن البورصة في انتظار مُحفزات جديدة، حيث لا تزال الجهود قائمة للإسراع في عمليات التطعيم ضد فيروس كورونا (كوفيد – 19) في ظل اتخاذ تدابير إضافية في الكويت للحد من انتشار الوباء.

وبين أن إقرار قانون الدين العام، واستقرار أسعار النفط، والسيطرة على الفيروس محلياً وعالمياً، وعودة الأنشطة التجارية إلى طبيعتها، ورؤية نتائج إيجابية مرة أخرى للشركات والبنوك المدرجة في البورصة سيكون لها الأثر الجيد على معنويات المستثمرين في الفترة المقبلة.

■ دياب: البورصة تترقب مُحفزات جديدة أبرزها إقرار قانون الدين العام

كانت بورصة الكويت أنهت تعاملات أمس باللون الأحمر، حيث تراجع مؤشرها العام 0.14 %، وهبط السوق الأول 0.12 %، وسجل المؤشران «رئيسي 50» والرئيسي انخفاضاً بنسبة 0.14 % و0.21 % على الترتيب.

تشمل حصة من عمليات تأمين ائتمان صادرات الأردن

«ضمان الاستثمار» توقع اتفاقية إعادة تأمين مع «الأردنية لضمان القروض»

وقعت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات اتفاقية لإعادة تأمين ائتمان الصادرات الأردنية بالحصص النسبية لفائدة الشركة الأردنية لضمان القروض، وذلك بالتعاون مع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات التي تساهم بحصة في الاتفاقية.

ووقع الاتفاقية عبد الله أحمد الصبيح بصفته المدير العام للمؤسسة العربية، واسامة القيسي بصفته الرئيس التنفيذي للمؤسسة الإسلامية، ود. محمد الجعفري بصفته المدير العام للشركة الاردنية.

ورحب عبد الله أحمد الصبيح المدير العام للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بالتعاون مع المؤسسة الإسلامية والشركة الاردنية، وأكد حرص المؤسسة على تعزيز دورها الذي يستهدف تعزيز صادرات الدول الأعضاء، مشيرا الى أن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات "ضمان" تساهم في العديد من اتفاقيات إعادة التأمين الخاصة بهيئات تأمين ائتمان الصادرات بالدول العربية وذلك لزيادة قدراتها التأمينية في مجال خدمة للمصدرين.

وأضاف الصبيح انه وبموجب هذه الاتفاقية ستقوم المؤسسة بدور القائد لإعادة تأمين حصة من عمليات تأمين ائتمان الصادرات الوطنية الأردنية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية التي يتعرض لها المصدرون الأردنيون في الأسواق الدولية، مما يتيح لهم زيادة القيمة التنافسية لصادراتهم عبر توفير تسهيلات ائتمانية لعملائهم القائمين والجدد وفي نفس الوقت حماية مستحقاتهم ضد المخاطر المحتملة لعدم سداد المبالغ المستحقة على عملائهم والحصول على تعويض مناسب في حالة تحقق الخطر.

عبد الله أحمد الصبيح

وذكر الصبيح أن " الأردنية لضمان القروض" هي شركة مساهمة عامة محدودة تأسست في 17 أبريل من العام 1994، وتهدف إلى توفير الضمان لمخاطر القروض التي تمنحها البنوك التجارية للمشروعات الإنتاجية المجدية ذات الحجم الصغير أو المتوسط المملوكة من قبل القطاع الخاص والعاملة في الأردن في كافة المجالات الاقتصادية المنتجة وتقوم بدور الهيئة الوطنية لتأمين ائتمان الصادرات الأردنية.

يذكر أن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات تأسست عام 1974 كهيئة عربية مشتركة مملوكة من قبل حكومات الدول العربية بالإضافة إلى أربع هيئات مالية عربية، وتتخذ من دولة الكويت مقراً لها، وهي حاصلة على تصنيف ائتماني بدرجة AA– منظور مستقر من قبل ستاندرد أند بورز العالمية منذ عام 2008، كما أنها تُعد أول هيئة متعددة الأطراف لتأمين الاستثمار تم إنشاؤها في العالم.

«مجموعة الأوراق» تشتري أسهم مزاد «الكويت الصناعي»

فازت شركة مجموعة الأوراق المالية بمزاد بنك الكويت الصناعي، من دون منافسة، حيث قدمت الشركة شيكاً مُصدقاً بقيمة 331.3 ألف دينار، على أن تسدد بقية قيمة الصفقة، البالغة 3.33 مليون دينار، خلال المهلة القانونية المحددة بـ 3 أيام عمل.

وذكرت الجريدة أن البنك الصناعي كان قد عرض كمية أسهم مقدارها 89.686 ألف سهم نسبتها 4.48% من رأس المال، وقيمتها تعود ملكيتها للبنك كأسهم خزانة كان قد استدخلها من أحد العملاء، حيث كانت مرهونة لدى البنك.

من جهة أخرى، أفادت مصادر بأن البنك حصل على موافقة كل الجهات الرقابية المعنية، بما فيها هيئة أسواق المال، حيث تم التواصل معها بشأن المزاد، وعلم أنه تمت الإفادة بأن الحصة أقل من 5%، كما أن السهم أساساً غير مُدرج، وعلى صعيد البنك المركزي كجهة رقابية أساسية، يوجد ضوء أخضر أساساً منذ فترة لبيع أسهم الخزانة.

بنك الكويت الصناعي

وأشارت إلى أن اهتمام مجموعة الأوراق بشراء المزاد يأتي في إطار قناعتها بقوة البنك المالية وكفاءة الميزانية، حيث تقدّر القيمة الدفترية لسهم لبنك الصناعي بنحو 121.3 دينار، حيث تبلغ حقوق المساهمين حسب البيانات المالية لعام 2019 ما قيمته 242.713 مليون دينار.

ووزّع «الكويت الصناعي» توزيعات نقدية مجزية في عام 2019 بلغت نسبتها 2.5% من القيمة الاسمية للسهم؛ أي ما يعادل 2.5 دينار للسهم الواحد، حيث إن القيمة الاسمية للسهم تبلغ 10 دنانير.

ويبلغ رأسمال البنك المدفوع 20 مليون دينار موزعاً على مليوني سهم مملوكة بأغلبية مطلقة للحكومة وجهات تابعة لها وحصص متناثرة لعدد من شركات القطاع الخاص.

وعملياً بات لدى مجموعة الأوراق المالية حصتين حالياً، حيث يملك البنك التجاري 4.48%، وبعد المزاد بات لدى مجموعة الأوراق 4.48%، وبالرغم من ذلك تقول مصادر عليمة إن جروب مجموعة الأوراق برغم بلوغ التحالف نحو 9%، فإنه لا توجد أيّ نية حالياً لدخول مجلس الإدارة، مادام البنك الصناعي ناجحاً ويمضي بثبات.

تجدر الإشارة إلى أنه من المرتقب أن يتم تنفيذ إجراءات نقل الملكية، أمس الثلاثاء، وفق إجراءات وقواعد OTC منصة الأسهم غير المدرجة في السوق الرسمي.

عبر توظيف نظام «سكسيس فاكترز» للتفاعل مع موظفيها

«علي عبدالوهاب المطوع» تطلق مسيرة التحول الرقمي مع «إس إيه بي»

أعلنت شركة علي عبدالوهاب المطوع التجارية، إحدى أبرز الشركات الرائدة في الكويت في مجال البيع بالتجزئة والتوزيع، عن توقيع اتفاقية مع «إس إيه بي» SAP، شركة البرمجة الرائدة عالمياً في مجال نظم المؤسسات، لتعزيز التحوّل الرقمي واعتماد حلول وأنظمة تقنية لإدارة الموارد البشرية والرواتب، والتفاعل مع الموظفين وتقييم أدائهم.

وبموجب هذه الاتفاقية قامت شركة علي عبدالوهاب المطوع التجارية باعتماد كل من باقة «ساكسيس فاكترز» SuccessFactors إلى جانب باقة «هيومن إكسبيرينس مانجمنت» Human experience Management من «إس إيه بي» SAP واللتين تشملان على نظامين أساسيين هما نظام إدارة أداء الموظفين ونظام إدارة الأهداف، ما جعلها تحافظ على استمرارية أعمالها عن بعد خلال جائحة كورونا. كما تعمل الشركتان المتعاقدتان حالياً على توظيف أنظمة أخرى من بينها أنظمة التوظيف الإلكترونية والتعيين والتخطيط للتعاقب الوظيفي.

وقال رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة علي عبدالوهاب المطوع، فيصل علي المطوع: « لقد استطعنا في شركة علي عبدالوهاب المطوع التجارية أن نحافظ على استمرارية أعمالنا خلال جائحة كورونا Covid–19، من خلال تفعيل بعض أنظمة التحول الرقمي بالتعاون مع SAP وتمكين القدرات التقنية المبتكرة الخاصة بالعمل عن بعد. لقد أضحى تركيزنا اليوم منصباً على الاهتمام بتلبية احتياجات موظفينا أثناء عملهم عن بُعد، لا سيما في ظل توسع رقعة أعمالنا خاصة في مجال التجارة الإلكترونية. ويواصل موظفونا جهودهم البنّاءة وتستمر منتجاتنا وخدماتنا في الوفاء بأعلى معايير السوق، واهتمامها باحتياجات العملاء، بالرغم من التحديات التي فرضتها الجائحة.

فيصل علي المطوع

من جانبه، قال المدير التنفيذي لشركة SAP الكويت، آندي فرومل: «إن مسيرة التحوّل الرقمي المستندة على حلول SAP في شركة علي عبدالوهاب المطوع، تُبيّن كيف يمكن لشركات التجزئة المبتكرة اللجوء إلى التقارير والبرامج الذكية المدمجة لإحداث تحول رقمي يعزز أداء موظفيها.» وأضاف: «تُعدّ شركة علي عبدالوهاب المطوع مؤسسة ذكية ومبتكرة تستفيد من قراءة المؤشرات الفورية لتحسين خدمات للموظفين، والتكيف مع التطورات والظروف، وضمان الاستمرارية في الأوضاع الحرجة».

شركة علي عبدالوهاب المطوع التجارية هي واحدة من أكبر الشركات التجارية الرائدة في الشرق الأوسط، والتي تستثمر في سبعة قطاعات تجارية مختلفة ومتنوعة تشمل السلع الاستهلاكية، والمستحضرات الصيدلانية والصحية، والأثاث والسجاد، والعقارات وأثاث المطابخ والأجهزة المنزلية، ومعدات الأنشطة الخارجية والتخييم، والملابس والمستلزمات الرياضية، والعقارات. وتضم محفظة العلامات التجارية العالمية التي تمثلها أكثر من 100 علامة رائدة في القطاعات الاستهلاكية في الشرق الأوسط.

«الائتمان» يبحث تسهيلات أسر الشهداء مع «مكتب الشهيد»

جانب من اللقاء

استقبل نائب رئيس مجلس الإدارة المدير العام لبنك الائتمان الكويتي صلاح مضف المضف في مكتبه صباح يوم الاثنين الموافق 01/03/2021 مدير عام مكتب الشهيد بالتكليف صلاح العوفان ومدير إدارة التوجيه والرعاية أشواق العراده ومدير إدارة العمل الميداني سليمه مبارك والإدارة التنفيذية للبنك، للبحث عن مواضيع تخص أسر الشهداء.

جرى خلال اللقاء – تبادل الأحاديث بين «الائتمان» و«مكتب الشهيد» بشأن الدور الذي يقوم به البنك والخدمات التي يقدمها إلى أسر الشهداء، وتم الاتفاق على إنشاء مكتب تنسيقي في بنك الائتمان لاستقبال أسر الشهداء وإنجاز معاملاتهم بسهولة ويسر.

وأكدت الناطق الرسمي لبنك الائتمان الكويتي حباري الخشتي، إن الخدمات التي يقدمها بنك الائتمان الكويتي لأسر الشهداء واجب وطني، حيث يتم استقبالهم بدون مواعيد مسبقة حيث يوجد كاونتر لاستقبالهم في كافة فروع البنك منذ ما يقارب 30 عام حيث يسعى البنك إلى تقديم أفضل الخدمات وإعطاء الأولوية لهم.

ومن جانب آخر مرفق بيان إحصائي بإجمالي عدد القروض والمبالغ المصروفة لكل من القروض العقارية وقروض المرأة والمنح والمحفظة عن شهر فبراير 2021.

9.7 ملايين دينار..حصة «بوبيان للبتروكيماويات» من توزيعات «إيكويت» و«الأوليفينات»

قالت شركة بوبيان للبتروكيماويات إن حصتها من توزيعات الأرباح السنوية لشركتي "إيكويت" و"الكويتية للأولفينات" تقدر بنحو 9.672 مليون دينار.

وقالت "بوبيان" في بيان للبورصة، أمس الثلاثاء، إن هذه الحصة تحددت بعد انعقاد عمومية "إيكويت" و"الأوليفينات" أمس، وقد تم الموافقة على توزيع أرباح نقدية عن عام 2020 لكل من الشركتين.

وأوضحت "القرين" أنها تمتلك نسبة 9 % من إجمالي رأسمال كل من الشركتين، وبناءً عليه تم تحديد حصة الأرباح المتسلّمة من المساهمين في الشركتين بمبلغ 9.672 مليون دينار.

وبينت أنه سوف ينعكس أثر هذه التوزيعات على بيانات الربع الرابع للسنة المالية المنتهية في 30 أبريل 2021.

كانت أرباح "بوبيان" ارتفعت 65.4 % للتسعة أشهر المنتهية في 31 يناير 2021، لتصل إلى 7.41 مليون دينار، مقابل 4.48 مليون دينار أرباح الفترة نفسها من عام 2019.